# قطر وتركيا: نموذج فريد للعلاقات الثنائيّة الإقليمية

**سالم بن مبارك آل شافي**
سفير دولة قطر لدى تركيا
**(ضيف العدد)**

## ملخص

العلاقات بين قطر وتركيا علاقات تاريخية قديمة، قائمة على الأخوّة والتفاهم والاحترام المتبادل، وهي تستند إلى إرثٍ كبيرٍ من التاريخ والحضارة المشتركة بين الشعبين الشقيقين. وقد ساعدت هذه الخلفية التاريخية على بناء علاقات ثنائية صحيّة ومثالية وتطويرها في مختلف المجالات، منذ بداية السبعينيات وحتى اليوم.

وإذا استعرضنا هذه العلاقة، سنلاحظ أنّ هناك محطّات فارقة فيها، وأنّها مرّت بعدة مراحل، أبرزها: مرحلة الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين البلدين في السبعينيات، ومرحلة التأطير القانوني في الثمانينيات، ثم شهدت العلاقات بين البلدين نقلة نوعيّة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم نهاية عام 2002 وبداية 2003... ثم الانتقال إلى مرحلة توطيد العلاقات، ولاسيما بين الأعوام 2007 و2010، حيث ارتفع عدد الزيارات الثنائية الرفيعة المستوى بشكل سريع خلال فترة وجيزة، وهذا يعكس مستوى التقدم الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين البلدين.

ومنذ عام 2011 وحتى اليوم نستطيع أن نقول بكل ثقّة إننا دخلنا مرحلة التناغم بين البلدين، ما أنجزناه منذ عام 2013 على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين يفوق كل ما أُنجز سابقًا. إذ تكثّفت الزيارات الثنائية المتبادلة الرفيعة المستوى بين البلدين منذ عام 2013، حيث زار حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى "حفظه الله" تركيا منذ تولّيه الحكم في يونيو من عام 2013، وحتى يوليو 2015 سبع مرّات.

وقد تُوِّج المسار التصاعدي للعلاقات الثنائية بين البلدين بعقد اتفاقية "اللجنة الإستراتيجية العليا" بتاريخ 19 ديسمبر من العام الفائت، وقّعه كل من سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وفخامة

رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان.

تُعَدّ هذه "اللجنة الإستراتيجية العليا" أرفع آلية لضبط العلاقات الثنائية في إطار مُؤسسي على الصعيد السياسي والاقتصادي والدفاعي والاجتماعي والثقافي والأمني، بحيث تضمن تحصين المنجزات السابقة التي حُقِّقت، وتُسرّع الوصول إلى الأهداف المحدّدة في العلاقات الثنائية بين الطرفين بشكل أفضل وأكثر فعالية مستقبلًا. وهو ما يجعلنا واثقين ومتفائلين -كما أقول دومًا- من أنّ الأفضل ينتظرنا في المستقبل؛ لأنّ ما قمنا به من مجهود في الأمس نرى نتائجه المثمرة وانعكاساته على العلاقات بين البلدين اليوم، وما نقوم به اليوم سيحدِّد من دون شك مستقبلنا غدًا.

## مجالات التعاون بين قطر وتركيا

إن مجالات التعاون الجارية حاليًّا بين قطر وتركيا لا حصر لها، لكنّنا نركّز هنا على أربعة مجالات رئيسة، هي: السياسة الخارجية، الاقتصاد ويشمل التجارة والاستثمار، الدفاع، بالإضافة إلى الثقافة والسياحة.

### -أولًا: على صعيد السياسة الخارجية

على صعيد السياسة الخارجية، هناك آلية من التعاون والتشاور المباشر بيننا وبين تركيا، ولاسيما في القضايا التي تهمّ مصالح البلدين المشتركة، وفي القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، سواء من خلال الدبلوماسية الثنائية أم المتعددة الأطراف. أمّا على صعيد التعاون الثنائي في المؤسسات والمحافل الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة

المؤتمر الإسلامي، فقد شهد التعاون تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة.

هناك قضايا إقليمية ودولية تحتاج إلى عمل ثنائي ومتعدد الأطراف، وحجم التوافق بين الرؤية التركيّة لهذه القضايا ورؤية دولة قطر كبير جدًّا، يصل إلى مرحلة التطابق، كالموقف من عملية السلام، والدولة الفلسطينية، والأزمة السورية، والملف العراقي، والملف الليبي... وغيرها من الملفات الإقليمية؛ لذلك فعلاقاتنا على صعيد السياسة الخارجية متميزة، ونحن منفتحون دومًا على من يريد أن يُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

أولويتنا في دولة قطر على الصعيد الخارجي هو تحقيق السلام والازدهار للمنطقة وشعوبها؛ لأننا نؤمن بذلك، ولأن في ذلك أيضًا مصلحة مشتركة لمختلف الشعوب والدول في المنطقة، ونرى أنّ تركيا أيضًا تحمل الرسالة نفسها، وهذا يساعدنا على العمل الثنائي بشكل فعّال في هذا المجال.

## - ثانيًا: على صعيد العلاقات الاقتصادية

قبل 12 عامًا تقريبًا، كان حجم التبادل التجاري بين كل من قطر وتركيا حوالي 26 مليون دولار فقط، فيما بلغ حجم التبادل التجاري نهاية عام 2013 حوالي 1.3 مليار دولار ؛أي بزيادة تبلغ حوالي 50 ضعفًا.

وكما ذكرت سابقًا، بالرغم من هذا التقدّم الحاصل على صعيد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال تلك الفترة، لا نرى أن هذا الحجم يعكس حقيقة المستوى الممتاز الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين قطر وتركيا، ولاسيما على الصعيد السياسي، ولذلك نحن نطمح في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل سريع وكبير، فكلا البلدين يمتلك مقوّمات اقتصادية مهمّة، وإمكانات اقتصادية كبيرة لتحقيق شراكة اقتصاديّة على أعلى مستوى ممكن، وكلا البلدين يتمتّع أيضًا بالاستقرار والديناميّة والثروة، وهذه ميزة يمكن توظيفها في تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.

**هناك قضايا إقليمية ودولية تحتاج إلى عمل ثنائي ومتعدد الأطراف، وحجم التوافق بين الرؤية التركيّة لهذه القضايا ورؤية دولة قطر كبير جدًّا، يصل إلى مرحلة التطابق، كالموقف من عملية السلام، والدولة الفلسطينية، والأزمة السورية، والملف العراقي**

اتّفق البلدان في عام 2014 على أن يتم رفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى الضِّعْف خلال عامين فقط، وذلك كمرحلة أولى، و يجري متابعة ذلك من خلال زيارات متبادلة على أعلى مستوى بين قيادات والمسؤولين في البلدين، ولاسيما وزراء الاقتصاد والمالية، كما عملت العديد من الجهات لدى الطرفين بجهد ونشاط من أجل

دفع العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المشتركة إلى الأمام.

هناك اهتمام ثنائي أيضًا بيننا وبين تركيا بأهمّية قطاع الطاقة. فقطر -كما تعلمون- لاعب أساسي في مجال الطاقة في المنطقة والعالم، ولاسيما في مجال الغاز المُسال، وتركيا دولة صاعدة اقتصاديًّا، والطاقة عنصر

**حجم الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا خلال الفترة من 2010 حتى 2014 يبلغ حوالي 930 مليون دولار، توزعت على قطاعات متعددة**

أساسي من عناصر صعودها الاقتصادي وازدهارها. نحن نؤمن أنّنا نمتلك في قطر ما يؤهلنا لأن نُسهم بفعالية في أجندة تركيا الخاصة بالطاقة.

نحن مهتمون وكذلك الجانب التركي بتطوير التعاون في مجال الطاقة، سواء في مجال تصدير الغاز المسال القطري إلى تركيا بالسفن، أم في مجال استثمار قطر في قطاع الطاقة التركي. في آخر زيارة للسيد رجب طيب أردوغان إلى الدوحة، وافق على استيراد حوالي 1.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي القطري عبر 9 ناقلات نفط خلال فصل الشتاء 2014-2015. ومن المنتظر أن يُعمَل على زيادة الحجم مستقبلًا. نعتقد أنّ كلتا الدولتين لديها إمكانيات أفضل لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية.

## - ثالثًا: على الصعيد الاستثماري

تركيا أرض خصبة للاستثمار، وهناك الكثير من المشروعات المهمّة والكبرى التي يمكن للمستثمر أن يتطلّع إليها فيها، سواء في قطاع الطاقة أم النقل أم السياحة أم البنوك أم العقارات أم التصنيع، وكلّها قطاعات واعدة نتطلع إلى أن يكون لنا دور أكبر في الاستثمار فيها، ونأمل أن نتمكن من القيام بدور أكبر في هذا السياق، ولاسيما في السنوات العشر القادمة.

حجم الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا خلال الفترة من 2010 حتى 2014 يبلغ حوالي 930 مليون دولار، تتوزع على قطاعات متعددة. وبموازاة ذلك، تُبحَث الآن المرحلة النهائية في عدد من المشروعات الإستراتيجية، ولاسيما في مجال الطاقة (أفشين البستان) والبنى التحتيّة، ومن شأنّ إقرار هذه المشروعات -إن حصلت- أن يرفع حجم الاستثمارات القطرية إلى حوالي 20 مليار دولار.

في المقابل -كما تعلمون- تشهد دولة قطر طفرة عمرانيّة ونهضويّة منذ سنوات، وقد تكثّفت الجهود مؤخرًا بما يتماشى مع طموحنا في استضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 بشكل مشرّف، وبما يعكس قدرات الدوحة وإمكاناتها. ومن هذا المنطلق، فإن أبواب قطر مفتوحة لجميع المستثمرين من مختلف البلدان.

هناك عدد كبير من الشركات التركيّة العاملة في الدوحة (حوالي 60 شركة)،

والاستثمارات التركية في الدوحة تقودها في الغالب شركات المقاولات والبناء التي حصلت على عقود بقيمة حوالي 13.5 مليار دولار خلال العقد الأخير.

في الفترة الممتدة بين أبريل 2014 وأبريل 2015 جرى التوقيع على طائفة من الصفقات الاستثمارية الثنائية في البلدين، لعل أكبرها وأهمّها على الإطلاق مشروع في مجال البنى التحتيّة، ومشروع في مجال تكنولوجيا الاتصالات والإعلام.

ففي 24 أبريل من العام الماضي، فازت مجموعة (إس.تي.إف.إيه) وشركة "يابي مركزي" التركيتان بمناقصة في مشروع مترو الدوحة، الذي قد تصل قيمته إلى حوالي 4.4 مليار دولار، وهو أعلى رقم يحصل عليه مقاول تركي في مناقصة خارجيّة على الإطلاق.

لقد ربحت الشركتان التركيتان العقد المدعو "الخط الذهبي" الذي يتضمن إنشاء أربعة خطوط منفصلة، سيتم دمجها في شبكة مترو الدوحة. وتُعَدّ المناقصة الأكثر تكلفة في قائمة المشروعات الاستثمارية المخصصة للتحضيرات التي يُعَدّ لها في قطر، لاستضافة كأس العالم في كرة القدم في عام 2022.

كما قامت مجموعة "Bein Media Group" القطرية بشراء شركة (ديجي تورك) "Digiturk" أكبر الشركات الإعلامية في تركيا، والتي تقدم خدمات لنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون مشترك في 239 قناة.

## - رابعًا: على الصعيد السياحي

التعاون في المجال السياحي بيننا في قطر وتركيا إيجابيّ جدًّا، وهناك تزايد ملحوظ ومطّرد في عدد السيّاح القطريين القادمين إلى تركيا في السنوات الأخيرة. وفقًا للإحصاءات الرسمية ازداد عدد السياح القطريين المسافرين إلى تركيا هذا العام، منذ بداية شهر يناير وحتى شهر مايو بنسبة تبلغ حوالي 52٪، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، علمًا أنّ نسبة الزيادة في عام 2014 بلغت حوالي 60٪ أيضًا مقارنة بسنة 2013.

وقد قامت الخطوط الجوية التركية مؤخرًا بإضافة أربع رحلات جديدة إلى جدول رحلات الخطوط التركية الأسبوعي المنتظم إلى الدوحة خلال موسم الذروة الصيفي، بدءًا من نهاية مارس حتى نهاية أكتوبر، ليصل بذلك عدد الرحلات الناقلة إلى 14 رحلات أسبوعيًّا، بالإضافة إلى رحلات الخطوط الجوية القطرية.

لاشكّ أنّ الاستقرار الذي تشهده تركيا مقارنة بمحيطها الإقليمي الملتهب والمشتعل، بالإضافة إلى قربها الجغرافي من دولة قطر، وجمال طبيعتها الخلابة، وتنوّع حيّزها الجغرافي، وفصولها المناخيّة التي تناسب جميع احتياجات السائح، سواء أكان ذلك في الصيف أم الشتاء أم الخريف أم الربيع، في الجبل أم في البحر أم في الوادي أم في السهل، ناهيك عن توافر البنية التحتيّة المناسبة للقطاع السياحي، وبتكاليف معتدلة، وكذلك العلاقات السياسية والاقتصادية

والتجارية الممتازة بين البلدين- لاشّك أن كل ذلك عوامل تجعل من تركيا مقصدًا سياحيًّا مفضّلًا للمواطنين القطريين.

نتوقع أن يزداد عدد السياح القطريين هذا العام أيضًا، وأن تنعكس العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والتجارية المميزة بين البلدين بشكل إيجابي على حركة السياحة والتنقلات وزيارات رجال الأعمال بين البلدين.

## - خامسًا: على الصعيد الثقافي

نحن دولة قطر نعتقد أنّ العلاقات الإنسانية والثقافية يجب أن تكون الأساس في التعامل مع الدول والجماعات، وذلك تصديقًا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا".

وميزة العنصر الثقافي أنّ مجاله واسع ومتعدد، وأن الفئة المستهدفة منه أيضًا غير محصورة أو محدودة، وتشمل النخب والعامة، الشباب وغير الشباب. ولأنّ الثقافة المشتركة والدين المشترك هما القاعدة التي ترتكز عليهما علاقات شعبينا قبل كل شيء، فقد قررنا أن نولي أهمية أكبر للعلاقات الثقافية بين البلدين، وأن لا نرضى أن يكون مستواها أقل مما وصلت إليه العلاقات السياسية أو الاقتصادية الثنائية من تميّز.

وقد عملنا باجتهاد لجعل العام الحالي 2015 عامًا ثقافيًّا قطريًّا- تركيًّا، إذ شهد هذا العام العديد من الفعاليات والنشاطات الثقافيّة حتى الآن، وهناك جدول حافل بالنشاطات الثقافية، يُنفَّذ تباعًا بين كل من قطر وتركيا خلال هذا العام.

## المستقبل:

نحن نعتقد أنّ كلًّا من قطر وتركيا تقدّمان اليوم نموذجًا فريدًا من العلاقات الثنائية على المستوى الإقليمي. ونسعى إلى تعميم هذا النموذج لكي لا يبقى استثنائيًّا، وبحيث يعود بالنفع على المنطقة برمتها. صحيح أنّنا خطونا خطوات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية في مسيرة العلاقات الثنائية، لكنّ ذلك لا يلغي حقيقة أنّ هناك تحدّيات كبيرة مقبلة تفرضها التطورات الجارية في المنطقة، وهي تحدّيات نرى أنّنا دولًا وشعوبًا لا يمكننا أن نتجاوزها ما لم نقف معًا جنبًا إلى جنب لمواجهتها.

هناك استشعار إقليمي لهذه المخاطر والتحديات، ومن الممكن ملاحظة التقدّم الحاصل عمومًا في مجال العلاقات الثنائية التركية- الخليجية بموازاة العلاقات القطرية- التركية. نحن مؤمنون بضرورة وجود تعاون إقليمي حقيقي وجاد ومخلص هدفه تمكين هذه المنطقة من إدارة نفسها بنفسها، بدلًا من أن تكون دومًا فريسة لإدارة خارجية متضاربة ومتناقضة لا تُراعي مصالح الدول والشعوب. نحن متفائلون بأننا قادرون دومًا من خلال العمل معًا وسويًّا من تحقيق هذا الهدف إن شاء الله، لما فيه مصلحة دولنا وشعوبنا.